دراسات

مساعي منظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية: نماذج مختارة

بقلم: رؤى هادي جهاد

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

16 تموز 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسست الأمم المتحدة في أعقاب إخفاق عصبة الأمم في تسوية النزاعات الدولية، مما تسبب في اندلاع حروب مدمرة وإلحاق الأذى بالمجتمعات الإنسانية، وسعت الأمم المتحدة إلى معالجة القصور في النظام العالمي، وكان الهدف من إنشائها ترسيخ علاقات دولية ترتكز على صون السلم والأمن العالميين، وضمان حقوق الحكومات وشعوبها، وفقًا لمبادئ القانون الدولي.

السؤال الأساسي في هذا المقال هو: ما الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لحل النزاعات الدولية القائمة بشأن تايوان وصربيا؟ وهل كانت موفقة في عملها؟

فالجواب على هذا السؤال يكون عبر الفرضية التالية: على الرغم من تدخل الأمم المتحدة بشكل مباشر عبر مجموعة من الوسائل والأدوات، بما فيها التدابير السلمية والقسرية، واستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات، فإنها أخفقت في التوصل إلى حلول نهائية، نتيجة لطبيعة تنفيذ قرارات المنظمة وهيمنة القوى الكبرى عليها، مما أدى إلى محدودية قدرتها على معالجة النزاعات القائمة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وجُمعت المعلومات بوسائل متعددة، مثل مصادر المكتبة، وثائق ومراسلات المنظمات، ومراجع أخرى تشمل النصوص المتوفرة عبر الإنترنت، واستنادًا إلى ذلك، خلصت الدراسة إلى أن الأمم المتحدة سعت لحل النزاعات الدولية من خلال وسائل متنوعة، سواء سلمية أو عسكرية، لكنها لم تفلح في إنهاء النزاعات القائمة بسبب تحديات واجهتها أثّرت في قراراتها وأضعفت دورها، من بينها:

- هيمنة القوى العظمى.
- طبيعة آلية تنفيذ القرارات.
- الخلافات السياسية بين الأطراف.
- فضلاً عن تعقيد النزاعات نفسها.

المقدمة:

إن تأسيس منظمة الأمم المتحدة جاء في ظروف سد الفجوات في النظام العالمي، على أثر فشل عصبة الأمم في حل الخلافات الدولية التي أدت إلى اندلاع حروب دامية فتكت في المجتمعات البشرية، فكان الهدف من إنشائها هو إقامة علاقات دولية قائمة على مبدأ حفظ السلام والأمن الدوليين، وصيانة حقوق الدول وشعوبها وفق مبادئ القانون الدولي.

فكان لها الدور البارز في حل أغلب الصراعات الدولية عن طريق دعوة رؤساء الدول المتصارعة للاجتماع والتباحث، وفق مبدأ صيانة الحقوق وعدم التعدي على سيادة الدول، وقلب النسق الدولي لصالح القوى التي تريد السيطرة على النظام الدولي، فضلاً عن أن الأمم المتحدة دعت إلى عدم المساس بصميم الشؤون الداخلية للدول، ونشر السلام العالمي في مستوى العلاقات الدولية، وإزالة كل المعوقات التي تدرأ خطر الحروب والصراعات.

كما أنها عملت وفق مجموعة من الوسائل، والتي من خلالها تعزز الحوار والتعاون بين الأطراف المتخالفة عن نشوء الصراع، والذي يعرض الأمن والسلام الدولي للخطر، عن طريق: المفاوضات، فتح قنوات الحوار، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية،

فضلاً عن تطوير صلاحيات المنظمة عن طريق التدخل الإنساني، وتوسع مفهوم بناء السلام وحفظ الأمن الدولي، وفق المتغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية.

ومن هذه الخلافات التي نشطت الأمم المتحدة في حلها هو الخلاف بين صربيا وكوسوفو المستقلة حديثاً، فكان للمنظمة دور مهم عن طريق الوساطة والمساعي الدبلوماسية لحل الخلاف القائم في المنطقة، والذي لا زال يشكل خطراً على منطقة البلقان، على أثر ذلك، تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في مطلع عام 1999، لتوفير الاستقرار والأمن، وتعزيز عملية التغيير الديمقراطي.

أما بالنسبة إلى الصراع الدائر في آسيا، والذي يعد من أهم القضايا الجوهرية والحساسة في مسار العلاقات الصينية – التايوانية وحلفائهما حتى الوقت الحاضر، حيث تواجه جزيرة تايوان مرحلة جديدة من التوترات وعدم الاستقرار، فضلاً عن التحديات الخطيرة على النظام العالمي بسبب استمرار مطالبات تايوان وحلفائها، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، على تغيير الوضع القائم عن طريق الاستقلال عن الصين وعدم تطبيق مبدأ الصين الواحدة، والذي تعده الصين تهديداً لأمنها القومي وترفض المساس بصميم سياستها الداخلية، فضلاً عن اعتبار انفصال تايوان عنها مسألة داخلية.

فلا يزال الوضع متأزماً في منطقة آسيا بسبب احتدام الصراع الصيني التايواني والصيني الأمريكي، ولم تستطع منظمة الأمم المتحدة إخماد تلك الخلافات، رغم مساعيها في تعزيز التفاهم والتعاون الدولي عبر الوسائل السلمية، وتشجيع الحوار السلمي وفقاً لمبادئ القانون الدولي، كما أن منظمة الأمم المتحدة لا تعترف بتايوان

كدولة مستقلة، وذلك بسبب سياسة الصين الواحدة التي تعد تايوان جزءاً منها، وبالتالي فإن تايوان لا تزال خارج عضوية الأمم المتحدة، وتقتصر مشاركتها على المسائل غير السياسية، وهذا ما يثير غضب تايوان.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الأساسية لهذا البحث في مساعي منظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية القائمة بشأن تايوان من جهة، وجمهورية صربيا والخلاف حول استقلال كوسوفو من جهة أخرى، فهل تستطيع المنظمة أن تلعب دوراً فعالاً في حل هذه النزاعات؟

السؤال الفرعي:

ما الآليات والوسائل التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة في مساعيها لحل الخلافات بشأن جزيرة تايوان وكوسوفو، وتحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان وآسيا؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن الأمم المتحدة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في حل النزاعات الدولية، خاصة في نماذج النزاعات التي تنطوي على مصالح القوى الكبرى، والتي تتعلق بقضايا الهوية الوطنية والأمن القومي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دور منظمة الأمم المتحدة حول النزاعات الدولية.
- التعرف على المساعي لحل النزاعات الدولية في تايوان وصربيا.
- التعرف على أسباب النزاع حول تايوان من جهة، وصربيا من جهة أخرى.

أهمية البحث:

يحظى موضوع دور منظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية بأهمية كبيرة، وذلك لأن النزاعات والخلافات يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة مثل الحرب والدمار، فمن المهم أن تلعب منظمة الأمم المتحدة دوراً فعالاً من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

متغيرات البحث:

- المتغير التابع: مساعي الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية.
- المتغير المستقل: طبيعة النزاع (صربيا وتايوان نموذجاً)، حيث يمكن أن تؤثر طبيعة النزاع على نجاح مساعي الأمم المتحدة.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: المناطق التي تقع فيها الدول المتنازعة، حالة النزاع بين صربيا وكوسوفو وهي منطقة البلقان، ومنطقة آسيا في حالة النزاع بين تايوان والصين.
- الحدود الزمنية: فترة البحث، ففي النزاع بين صربيا وكوسوفو منذ عام 1999 حتى الآن، أما تايوان والصين منذ عام 1949 وحتى الوقت الحاضر.

منهجية البحث:

إن المنهج البحثي المستخدم في هذا البحث هو المنهج التحليلي الوصفي، والذي يهدف إلى وصف الظواهر والأحداث في طبيعة السياسة الدولية دون محاولة التنبؤ بها، فضلاً عن المنهج التاريخي الذي يهدف إلى دراسة الأحداث الماضية بهدف فهمها وتفسيرها.

المبحث الأول: دور منظمة الأمم المتحدة حول الخلافات الدولية

لقد أدى فشل عصبة الأمم في الحل السلمي للمنازعات الدولية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية تلك الحرب التي كان لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، حيث أحدثت دمارا شاملا مما حدا بالمجتمع الدولي للتفكير والبحث في إيجاد منظمة دولية بديلة للعصبة، فكان تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، من أجل تحقيق أهداف سامية وخدمةً للبشرية بأجمعها، حيث كان الهدف الرئيسي في المنظمة هو حفظ السلام والأمن الدوليين، وإن اظهرت بعض الأوقات عجزها في تحقيق ذلك بدليل الأعداد الكبيرة من القتلى الذين سقطوا على أثر الخلافات الدولية، وبالرغم من أن الأمم المتحدة اعتمدت على مجموعة من الوسائل والآليات التي تؤدي إلى إحلال السلام بالطرق السلمية، ومنع تفاقم النزاعات الدولية وتحولها إلى حروب مدمرة [1].

وفي هذا السياق، جاء في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة نصٌ خاص يتعلق بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وذلك في المادة 33 الفقرة الأولى، التي تنص على: (ينبغي على أطراف أي نزاع قد يُشكل استمراره تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، أن يسعوا أولًا إلى حله عبر: التفاوض، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية، وغيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها، ويدعو مجلس الأمن الأطراف المعنية إلى تسوية خلافاتهم بتلك الأساليب إذا رأى ضرورة ذلك)، وفي هذا المبحث سنتناول دور الأمم المتحدة في فض النزاعات وتعزيز السلم والأمن الدوليين بالصورة التالية:

(1) حنفاوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والامن الدوليين. رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص1.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين

إن السلام العالمي هو الهدف الذي من أجله تأسست الأمم المتحدة، كما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: "أن تنظم قواتها لصيانة السلم والأمن الدوليين"، ويشمل ذلك جهود الأمم المتحدة، كما يحدد الميثاق أدوات وآليات حل النزاعات والسلام من خلال استخدام أدوات: المفاوضات، والوساطة، والأعمال الخيرية، والتحكيم، والقضاء، وغيرها من الأدوات، ومن ثم تنفيذ مهام الأمم المتحدة في أداء واجباتها، لتحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى إليه وهو مبدأ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومساعدة الأطراف المتنازعة على إحلال السلام، ونشر قوات حفظ السلام، وتهيئة الظروف لازدهار السلام، غالبًا ما تتداخل هذه الأنشطة وتعزز بعضها البعض.

يُعَدُّ مجلس الأمن الجهة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وتُسهم الجمعية العامة والأمين العام بدورٍ تكميلي مهم ومحوري، إلى جانب الهيئات والمكاتب الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ويتولى هذا المجلس دراسة الوضع العام المرتبط بوجود المنظمة، كما يحدد ما إذا كان هناك تهديد للسلام أو عدوان قائم، ويدعو أطراف النزاع إلى حل خلافاتهم عبر الآليات السلمية، وفقًا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تُوصي كذلك بأساليب أو شروط للتسوية السلمية، كما يستخدم المجلس المادة السابعة من هذا الميثاق، ميثاق الأمم المتحدة على اللجوء إلى التدابير الرامية إلى فرض تدابير لحفظ أو استعادة السلام والأمن الدوليين. وتتنوع هذه الأساليب، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، والعمل العسكري، وإنشاء المناطق، ونزع السلاح، فضلا عن الوساطة والحماية، وحماية المدنيين، ودعم العمليات الدستورية، وتنظيم انتخابات نزيهة، وحماية حقوق الإنسان، والمساعدة في توسيع نطاق الشرعية، الرقابة الحكومية وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

كما يجوز للجمعية العامة أن تناقش أي أمر يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، يجوز أن يناقشه أي عضو في الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست عضواً فيهما، وفقاً لأحكام الفقرة 2 المادة (35) ولها، كما هو منصوص عليه عادة في المادة (12)، ويجوز تقديم توصيات بشأن هذه القضايا إلى الحكومة أو الحكومات ذات الصلة، أو إلى مجلس الأمن، أو إلى الجهتين معًا، كما يمكن للجمعية العامة أن تلفت نظر المجلس إلى الحالات التي يُحتمل أن تُهدد السلم والأمن الدوليين وتستدعي اهتمامه.

وقد استخدمت الأمم المتحدة كل هذه الأدوات لحل النزاعات الدولية، فقد حققت نجاحاً في حل بعض النزاعات، لكنها فشلت في حل نزاعات أخرى، وانطلاقاً من الهدف الأساسي للأمم المتحدة وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فتم إنشاء مجلس الأمن وتولى مسؤولية إحلال السلام لتتمكن هذه المنظمة من تحقيق السلام من خلال نظام الأمن الجماعي ولكن مع الحفاظ على السلام و في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خلقت القوى ذات المصالح المتباينة بشكل متزايد جواً من عدم الثقة والصراع الذي شكل عقبات كبيرة أمام قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع هذه الصراعات، ومع هذه الأزمات، بالإضافة إلى شلل مجلس الأمن في مجال اتخاذ القرار بسبب نفوذ الدول العظمى التي عرضت النظام الدولي للخطر بسبب الانقسام بين القوى العظمى

نتيجة الأمن الجماعي، فالنظام المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق، غير فعال ولا فائدة منه، وأظهر الفشل الجماعي للنظام الأمني محدودية الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات، مما أدى إلى اعتماد الأمم المتحدة إستراتيجية جديدة للتعامل مع الأزمات [2].

(2) محمدي، زهرا اقا، سجاد پور، سيد محمد كاظم، شوراي امنيت، قدرت هاي بزرگ. عمليات حفظ صلح سازمان ملل متحد، مجله افاق امنيت، العدد 28، 2016، ص164.

المطلب الثاني: تطور صلاحيات الأمم المتحدة في حل النزاعات

إن الأحداث التي طرأت على البيئة الدولية منذ تسعينات القرن الماضي بعد سقوط جدار برلين وتفكك المعسكر الشرقي والاتحاد السوفيتي واندلاع أزمة الخليج وانهيار الدولة في الصومال ونشوب الصراع العرقي في يوغسلافيا أدت إلى تنوع وتوسع في أساليب إدارة وحل النزاعات الدولية بالشكل الذي يتناسب مع المتغيرات الدولية مما أسفر عن محاولة المجتمع الدولي إلى تبني مفاهيم متعددة ترتبط بإحلال السلام وحل النزاعات الدولية ودمجها في أطر تحقيق السلم والأمن [3].

فقد شكلت الأساليب والوسائل التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة الأشكال الأساسية للتدخل عند حدوث خلافات دولية والتي تتركز على هدف واحد وهو حفظ السلام مما أدى إلى قصور دور الأمم المتحدة وعرضها إلى انتقادات خصوصا بعد الحروب الدامية التي طالت أكثر الدول منها البوسنة ورواندا والصومال في نهاية القرن الماضي لهذا سوف نتناول أساليب الأمم المتحدة في ثلاث فروع منها تنشيط الدبلوماسية الوقائية والتدخل لأسباب إنسانية وتوسيع مفهوم بناء السلام.

أولا: تفعيل نهج الدبلوماسية الوقائية

تعد الدبلوماسية الوقائية ضرورة ملحة على الصعيد الدولي في الوقف الحاضر لذا إرتأت الأمم المتحدة تطوير نهج الدبلوماسية الوقائية في هذه المرحلة بوصفها آلية استباقية تهدف إلى الوقائية من النزاعات وتركز على تهدئة النزاعات قبل تحولها إلى نزاعات مسلحة ثم السعي لتتبع جذور هذه النزاعات لحلها أي الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية وتعتمد الدبلوماسية الوقائية على عده آليات لتحقيق هدفها ومن هذه الآليات [4].

1. تدابير بناء الثقة:

تُعد الثقة المتبادلة وحُسن النوايا من الوسائل الأساسية لتقليل احتمالية اندلاع النزاعات بين الدول أو بين أطراف النزاع، إذ تُسهم هذه الثقة في نشر السلم بين الدول. ومن أجل ترسيخها، تتخذ الدول عددًا من الإجراءات، منها: تعزيز دور المنظمات الإقليمية في معالجة النزاعات الدولية، تبادل الخبرات والبعثات العسكرية بصورة منتظمة، وضع ترتيبات تضمن التدقيق الحر للمعلومات، بما يشمل مراقبة الاتفاقات الإقليمية الخاصة بالتسلح، وتأسيس مراكز إقليمية أو شبه إقليمية لتقليص المخاطر. ويُلاحظ أن هذه التدابير تركز على النزاعات بين الدول دون أن تتطرق إلى النزاعات الداخلية[5].

(3) شهاب، حسام الدين، دور الامم المتحدة في حل النزاعات الدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 39،2021، ص517.

(4) المصدر نفسه ، ص518.

(5) البوعزاوي السعدية، الدبلوماسية الوقائي (بين أجندة السلام والتطبيق)، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، 2023.

1. الإنذار المبكر:

هو الآلية الثانية من آليات الوقاية التي تستخدمها الأمم المتحدة في منع نشوب الحرب حيث تتضمن شبكة للمعلومات في جميع نواحي العالم ترصد كل المؤشرات الدالة على حدوث النزاعات الدولية أو إمكانية وقوعها لكي تبنى فيها أساسها الإجراءات اللازمة للوقاية من الآثار السلبية التي تنجم عنها[6].

وتتطلب الدبلوماسية الوقائية ضرورة التيقظ إلى الإنذار المبكر لكشف الظروف التي تؤدي الى وقع النزاع العنيف حيث تتمثل المظاهرات وأعمال الشغب هي من علامات على هذا الإنذار المبكر كما تكون الحال مع أعمال القمع التي تقوم بها الحكومات لامتصاص التمرد وقد تهدد الأطراف المتنازعة نفسها السلام الذي شهدته أو عرفته وتظهر علائم هذه النزاعات في خضم النزاعات بين الدول أو داخلها[7].

وتعد وسيلة الإنذار المبكر من أهم أساسيات الدبلوماسية الوقائية لانها توفر لأمم المتحدة فرصة الاستجابة المبكرة للتعامل مع متغيرات الأزمة قبل تصاعدها إلى مستوى حرب والتي تسمى التدخل الوقائي وتتطلب ارتباطها بإستراتيجية مستديمة لتطوير أنظمة الإنذار المبكر الدولية التي تعمل بالتزامن مع إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة أو التي تعمل على الصعيد الإقليمي [8].

وبالرجوع إلى خطة السلام التي قدمها الأمين العام السابق بطرس غالي نجد ترجمه للمنظور الشمولي للدبلوماسية الوقائية التي أوردها في خمسة محاور متضمنه في النقطة الخامسة عشر من الخطة وهي كالآتي[9] :

- السعي المبكر إلى تحديد الحالات التي تؤدي إلى نشوب الحروب والنزاعات والعمل عن طريق الدبلوماسية على إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف.
- الشروع حال تفجر النزاع في صنع السلم بهدف حل القضايا التي أدت إلى نشوب الصراع.
- الاستعداد للمساعدة في بناء السلام في مختلف مراحله : إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للأمم المتحدة التي مزقتها الحروب والنزاعات الأهلية.
- التصدي لأسباب العميقة للنزاع العجز الاقتصادي والجور الاجتماعي والقهر السياسي.
- العمل عن طريق حفظ السلام على صون السلام مهما كان هشا حيثما توقف القتال والمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التي يتوصل اليها صانعوا السلام.

3-بعثة تقصي الحقائق :

كي تكون منظمة الأمم المتحدة على دراية دقيقة وشاملة بالحقائق أي جميع المعلومات والبيانات عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتطورة التي تؤدي إلى توترات خطيرة ينبغي اللجوء إلى تقصي الحقائق أما

(6) حنفاوي مدلل، المصدر سبق ذكره، ص18.

(6) مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الاولى، دبي – الامارات العربية، 2008، ص207.

(8) شهاب، حسام الدين، دور الامم المتحدة في حل النزاعات الدولية، المصدر سبق ذكره، ص519.

(9) المصدر نفسه، ص512.

عن طريق طلب الأمين العام أو مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو يكون عن طريق أي دولة من دول أعضاء المنظمة بإرسال بعثة إلى أراضيها لتقصي الحقائق [10].

3. **إنشاء مناطق منزوعة من السلاح:** هو إنشاء مناطق منزوعة من السلاح بين أطراف النزاع وذلك بعد توقف الحروب أو انتهائها عن طريق تأسيس قوات حماية دولية برعاية الأمم المتحدة كجزء أساسي من عمليات حفظ السلام ويعد انتشار هذه القوات (قوات حفظ السلام) في مناطق الصراع هو صورة من صور الانتشار أو المنع الوقائي لاحتمالية عودة الصراع بين الأطراف المتنازعة من خلال حظر الأسلحة والتماس بين الأطراف في مناطق الصراع [11].

ثانيا: التدخل الإنساني لأمم المتحدة:

احتلت مسألة حقوق الإنسان جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة وظهر المفهوم الغربي لحقوق الإنسان باعتباره الأصلح وهذه المسألة تعد من نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا تحت رعاية الأمم المتحدة في يونيو 1993 حيث أكد في إعلانه على أن " المؤتمر إذ يسلم بضرورة تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان يؤكد من جديد التزام جميع الدول رسميا بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيد العالمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان " [12].

حيث توسع نشاط الأمم المتحدة في اللجوء إلى التدخل الإنساني ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة ليشمل حالات كثيرة مثل: التدخل لقمع ومنع جريمة الإبادة الجماعية، وتقديم المساعدة الإنسانية، والسعي من أجل حماية وضمان إحترام حقوق الإنسان في زمن ومكان معينين، ووقف الانتهاكات الإنسانية ضد الأقليات، وعند اندلاع النزاعات المسلحة، حيث جاء هذا التوسع نابع من جهد وعمل دولي يتمثل بما يأتي [13]:

·يأتي ضمن المبادئ والمقاصد الرئيسية للأمم المتحدة المتمثلة في إنجاز ثلاثة أمور وهي وضع حد للعدوان واحترام تقرير المصير وتعزيز حقوق الإنسان.

·إن تبني الكثير من المواثيق الدولية هذه القضايا مثل المعاهدات والإعلانات والمؤتمرات كان له دور في إخراج حالات انتهاك حقوق الإنسان من دائرة الاختصاصات الداخلية للدول إلى مجال الاهتمام الدولي أو احتمالية التدخل عند التعرض للانتهاكات الواسعة.

(10) ابو نحل، اسامة محمد، دور الامم المتحدة في ادارة الازمات العربية من 2011-2015 (الازمة السورية نموذجا)، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2017، ص55.

(11) الخزندا، سامي ابراهيم، ادارة الصراعات وفض النزاعات (إطار نظري)، الدار العربية للعلوم، ط1، قطر – الدوحة، 2014، ص253.

(12) محجوب، عبد الكريم سعد، الامم المتحدة والتدخل الانساني بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية،العدد 1، 2012، ص11.

(13) عبد الصمد ناجي، الامم المتحدة والتدخل الانساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الانسان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010، ص5.

·توسع أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال إنشاء مؤسسات دولية تابعة لها تعمل على ضمان إحترام حقوق الإنسان مثل مؤتمر نداء لاهاي من أجل السلام عام 1999 الذي دعا إلى إنشاء آليات لعمليات التدخل الإنساني قادرة على حماية ارواح الشعوب المهددة.

·عمد مجلس الأمن إلى إدخال الانتهاكات الإنسانية ضمن الأفعال المخلة بالسلم والأمن الدولي باعتبار أن حماية حقوق الإنسان يدخل ضمن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وفق المادة الأولى من الميثاق ولأن انتهاك أي مقصد من المقاصد يؤدي إلى تأثر بقية المقاصد وبالتالي فإن الحرب والاخلال بالسلم والأمن الدوليين يسهمان في انتهاك حقوق الإنسان.

لذا فأن التدخل الدولي الإنساني لحماية حقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة يستهدف الدول التي تمارس انتهاكات لحقوق مواطنيها أو رعاياها المتواجدين في الدول التي تشهد حروب أهلية وعمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والديني نحو جسيم يستدعي التدخل الجماعي ووفق ذلك فقد أصبح للأمم المتحدة دورا في حماية الإنسان التي تشمل التدخل الإنساني بالقوة لوقف عمليات الإبادة والتطهير لكن المقاصد السياسية للقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة التي اتخذت من المنظمات الدولية وسيلة للتدخل في شؤون الداخلية للدول المعادية لها وانتهاك سيادتها واستقلالها تحت ذرائع مختلفة منها نزع الأسلحة المحرمة دوليا، وضع حد لامتلاك أسلحة نووية وغيرها من الادعاءات [14].

ثالثا: توسع مفهوم بناء السلام

على أثر تزايد النزاعات على الحالة الأمنية والإنسانية المتزامنة التي يواجها العالم في المرحلة الحالية اعتمدت الجمعية العامة التابعة لأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالتتابع بتاريخ المؤرخ في 27 نيسان عام 2016 قرارين المتمثلين بشأن هيكلية بناء السلام في المنظمة (قرار مجلس الأمن المرقم 2282 وقرار الجمعية العامة A/RES/70/262) ويأتي هذا الإجراء بوصفه جزء من عملية إعادة تقييم واسع تقوم به منظمة الأمم المتحدة بشأن كيفية التعامل مع قضايا النزاعات، إذ تطور مفهوم بناء السلام بصورة شاملة فلم يعد يقتصر على النزاع فقط إنما شمل معالجة الأسباب المتأصلة من النزاع[15].

ويوسع القراران مفهوم بناء السلام ليشمل تعريف (السلام المستدام) باعتباره هدفا وعملية بناء رؤية مشتركة للمجتمع وضمان، فتؤخذ بالاعتبار جميع احتياجات شرائح السكان في ا كما يشمل الأنشطة التي تهدف إلى منع اندلاع أو تصاعد واستمرار وتكرار الصراع ومساعدة أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية وضمان المصالحة الوطنية والانتقال نحو الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية باعتبار أن التنمية هي المسار إلى قيام مجتمعات تتمتع بالسلام [16]، لهذا فأن الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه

(14) عادل حمزة عثمان، الامم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الانساني (دراسة سياسية قانونية)، مركز الدراسات الدولية، المجلة السياسية والدولية، العدد 20، جامعة بغداد، 2012، ص8.

(15) حسام حميد شهاب، المصدر سبق ذكره، ص523.

(16) منظمة الامم المتحدة، قرار الامم المتحدة حول بناء السلام المؤرخ 27 نيسان عام 2016.

ضرورية ليس فقط عند نشوب النزاع بل وقبل ذلك بوقت طويل من خلال إيقاف اندلاع النزاع ومعالجه الأسباب الجذرية[17].

يُستَخلَص من مفهوم القرارين أن أنشطة بناء السلام الهيكلي تقع بين مستويين أساسيين: السلام السياسي والسلام الاجتماعي، إلى جانب ترسيخ ثقافة التعاون السلمي الودي، وهي عملية ترتبط بإرساء بنية تحتية اقتصادية واجتماعية وسياسية، يمكّن من خلالها النظام الجديد للسلام تحقيق أهدافه، ذلك أن بناء السلام السياسي وحده لا يستطيع تحويل مسار النزاع جذريًا، إذ إن معاهدات السلام لا تُؤسس السلام بحد ذاته، بل تُبدع قواعده أو تُرسي بنية تحتية تسنده، وبدون وجود بنية اجتماعية داعمة وموافقة، لن يكون للسلام القدرة على التوسع أو تحقيق الاستمرار[18].

على ضوء ذلك تقوم منظمةالأمم المتحدة على شروط تتوافق مع قانون الدول ومع أولوية النظرية بين أداء الأجزاء الرئيسية للمنظمة ولكن نتيجة للأوضاع السياسية في النظام الدولي قوبل تطبيق أحكام الميثاق على أرض الواقع بالفشل لكن عيوبه تحولت فيما بعد إلى فرصة لتعزيز الأمم المتحدة من خلال إجراء الاصلاحات وكان مجلس الأمن يعد الذراع التنفيذي للأمم المتحدة والجمعية العامة باعتبارها الدائرة التنفيذية ويمكن لكلا الطرفين المشاركة في حل النزاعات سلميا من خلال الآليات التقليدية للتفاوض والواسطة فإن مجلس الأمن هو وحده الذي يستطيع اتخاذ قرارات ملزمة [19]، في الختام يمكن القول: إن توسع مفهوم بناء السلام لمنظمة الأمم المتحدة يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ومع استمرار الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والشركاء الدوليين يمكن تحقيق السلام المستدام في العالم.

(17) منظمة الامم المتحدة، بناء السلام، اخر تسجيل دخول 25-1-2024، ورد على الرابط التالي: https://www.un.org

(18) العيساني بلال، الاساليب الجديدة لتسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، (اطروحة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014، ص287.

(19) ايلينا اندريفسكا، نقش سازمان ملل وشواري امنيت در حل وفصل مناقشات، مطالعات حقوق بين الملل، 2020، اخر تسجيل دخول 26-1-2024، ورد على الرابط التالي: https://www.shakuri.blogfa.com

المبحث الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة تايوان

إن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في حل الخلاف مع الصين حول تايوان يتمثل في إعادة الاعتراف بالصين كدولة ضمن الأمم المتحدة وطرد تايوان من عضويتها والاعتراف بسياسة الصين الواحدة والتي تضم تايوان كما يشير هذا الموضوع الحدود الدور الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة في وقف اندلاع أزمة وحفظ السلام والأمن الدوليين والتي من الممكن أن تصل إلى حرب إذا استمرت تايوان بالمطالبة بالاستقلال لذا سنتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: وقائع الصراع حول تايوان

تعود جذور الصراع على تايوان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الأهلية في الصين بين الحزبين الشيوعي بقيادة (ماو زيدونغ) الذي استوى على السلطة في البر الصيني وإقامة حكومته في بكين 1949 وبين حزب (كومنتانغ) الحزب القومي الصيني والذي على أثره فر هذه الحزب وأنصاره إلى جزيرة تايوان ونقل حكومته من بكين إلى تايبيه منتظرا العودة إلى البر الصيني الرئيسي أو سقوط الحزب الشيوعي الصيني، لكن الحزب الشيوعي تمكن من توطيد حكمه ومتكيفا مع النظام السياسي الدولي ساعيا إلى بلوغ الصين إلى مصافي الدول العظمى وبالفعل تمثل الصين القوة الثانية اقتصاديا وعسكريا وتسعى إلى أن تنال المرتبة الأولى في العالم [20].

إذ تعد الصين بأن تايوان جزء لا يتجزأ عن أراضيها لذا فهي تعارض أي محاولة لتايوان في الاستقلال فإنها سوف تواجه بالقوة من قبل الصين في حين الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تايوان تعد قاعدة عسكرية وإستراتيجية مهمة لها ولحلفائها وقت نشوب الأزمات والحروب في المنطقة وأيضا ورقة تستخدمها لاحتواء الصين الشعبية وتحجيم دورها في آسيا – الباسيفيك عبر تايوان، لهذا فإن تايوان هي محل نزاع الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث تحضي تايوان بنظام سياسي ديمقراطي يجعلها تمتلك مكانة مهمة في النظام السياسي والذي ساعدها تحقيق طموحاتها عن طريق دعم الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي لها مصالح في تايوان والتي تسعى إلى الاستقلال عن الوطن الأم الصين كما تملك قاعدة عسكرية مهمة والتي تجعلها ترد على أي اعتداء محتمل من قبل الصين [21]، ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات بين الصين وتايوان فترات من الترقب والتوتر والحذر مع قيام الصين بأجراء تدريبات عسكرية بالقرب من تايوان واتهام الولايات في التدخل في شؤونها لذا نشأت حالات من التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية بسبب تايوان حيث أن هناك عدة أسباب وراء استمرار الصراع الدولي على تايوان :

(20) حامد الكفائي، الصين وتايوان. صراع سياسي وتعاون اقتصادي، شبكة sky new. 6-6-2023، ورد على الرابط التالي:
https://www.skynewsarabia.com/

(21) مروة عدي موسى، مكانة تايوان في الادراك الاستراتيجي الامريكي الصيني بعد عام 2009، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2023، ص31.

1. الأهمية الجيو إستراتيجية لتايوان : تقع على بُعد نحو (100ميل) من ساحل جنوب شرقي الصين، ضمن ما تسمى (سلسلة الجزر الأولى)والتي تبدأ شمال اليابان وتمتد جنوب غربي تايوان والفلبين قبل أن تعرّج نحو فيتنام أي إن هذه السلسلة تتضمن مجموعة من الأراضي الصديقة للولايات المتحدة وإذا استولت الصين على تايوان فإن بعض الخبراء الغربيين يتوقعون أنها قد تكون أكثر حرّية في استعراض القوة في منطقة غرب المحيط الهادئ وربما حتى تهديد بعض القواعد العسكرية الأميركية، مثل تلك الموجودة في جزر (غوام وهاواي) فضلا عن مواردها الاقتصادية [22]لهذا السبب تشكل الصين مصدر خطر للمصالح الأمريكية في المنطقة بسبب تنامي قدرات الصين اقتصاديا وعسكريا ومن هذا المنطلق تقوم السياسية الأمريكية تجاه تايوان بالغموض الإستراتيجي الذي يتمثل في سلسلة من الاجراءات منها : اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ(الصين الواحدة) والتي تنظر إلى تايوان بأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية ورفض أى محاولة بالقوة للاستيلاء على تايوان ورغم عدم اعتراف الولايات المتحدة باستقلال تايوان إلا أن علاقاتها الاقتصادية والعسكرية هي من أعلى المستويات عن طريق تقديم الدعم العسكري والأمني والسياسي إلى تايوان[23].

2. الأهمية الاقتصادية لتايوان: فيرجع إلى أن تايوان من أكبر شركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن دورها الرئيسي في سلاسل التوريد لمجموعة الصناعات بما في ذلك الإلكترونيات والأجهزة الطبية والسيارات فضلا عن تجارة الرقائق الإلكترونية التي هي مهمة للولايات المتحدة فأي اضطراب في العلاقات الاقتصادية الثنائية يؤدي إلى أثر كبير على الاقتصاد الأمريكي حيث أن تايوان تحتكر صناعة الرقائق الإلكترونية الدقيقة على مستوى العالم (السيارات، الآلات الزراعية وغيرها) حيث تنتج تايوان حوالي 92% من إجمالي الرقائق الإلكترونية وعلى أنه أفضل طريق لكسر هذا الاحتكار يتمثل في زيادة الإنتاج في أماكن أخرى بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية [24].

3. الأهمية السياسية والقومية: تعد تايوان مركز ثقل السياسة الأمنية الصينية حيث يسعى قادة الصين إلى استخدام تايوان لتعزيز شعبية الحكومة الصينية حيث ضم تايوان للصين يعد مسألة قومية من الدرجة الأولى في البلاد يستخدمها قادة الصين لإذكاء المشاعر الوطنية بهدف تعزيز شعبيتهم كما أن في حال نجاح الصين في استعاده تايوان سوف يمكّن بكين من كسر محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق جزرها الأولى الممتدة من اليابان إلى الفلبين ومن ثم قدرتها على تعزيز الهيمنة الإقليمية [25].

(22) الصين تعد تايوان مقاطعة انفصالية ستخضع في النهاية لسيطرة بكين، صحيفة الشرق الاوسط، 03-06-2023، اخر تسجيل دخول 31-12-2023، ورد على الرابط التالي:

https://aawsat.com/home

(23) احمد جلال محمود عبده، أثر الازمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا، مجلة السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، 2022، ص118.

(24) مصطفى عبد العزيز، قضية تايوان ومستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مجلة الشؤون العربية، العدد 192، 2022.

(25) احمد جلال محمود عبده، المصدر سبق ذكره، ص114.

كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية حيوية على المحك في مضيق تايوان بجانب تخوفها بصعود قوة إقليمية مهيمنة حيث تقع تايوان في نقطة حرجة ضمن سلسلة جزر التي رسخت الولايات المتحدة دعائم وجودها فيها وفي الوقت ذاته تخشى فيه المنطقة من الصراع العسكري بين واشنطن وبكين بشأن جزيرة تايوان إلا أنه في الوقت ذاته إذ تغيرت سياسة واشنطن تجاه تايوان يعني تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة لصالح الصين مما يعني تغيير شكل النظام السياسي وتحول ميزان القوى الإقليمي والعالمي [26].

وبسبب المتغيرات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية والتي انعكست على الاقتصاد العالمي وبشكل خاص على الطاقة بسبب تفشي جائحة كورونا واشتعال الحرب الروسية الاوكرانية حيث تخلت واشنطن عن سياسة الغموض الإستراتيجي فيما يخص تايوان وظهر ذلك في تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن " معلنا أن بلاده مستعده للتدخل العسكري لحماية تايوان حال تعرضها إلى هجوم من قبل بكين " على أثر ذلك تجدد الصراع التاريخي الصيني التايواني [27]، فقد استفزت الولايات المتحدة الأمريكية بكين بتواجدها في مضيق تايوان وتنفذ الولايات المتحدة بانتظام ما تسميه عمليات ضمان حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي حيث تتحدى بذلك الصين ما تصفه أنه قيود على المرور تفرضها الصين. وقد أعلنت بكين في يوليو 2022 أن جيشها أجبر مدمرة أمريكية على الابتعاد عندما أبحرت في القرب من جزر باراسيل المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي كما قد حلقت طائرة أمريكية فوق بحر الصين الجنوبي وتم اعتراضها من قبل طائرة مقاتلة صينية كانت جاهزة للمواجهة وذلك في 25 فبراير 2023 حيث اعدت الصين تلك الحادثة انتهاكًا لسيادته فبحر الصين الجنوبي له أهمية كبيرة حيث يبدأ في جنوب شرق آسيا ممتدًا من مضيق ملقا في الجنوب الغربي لمضيق تايوان في الشمال الشرقي فهذا يمثل أيضا نزاع اقليمي [28].

فعلى الرغم من تحذيرات التي أطلقها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عام 2022 المتعلقة بمخاطر تجاوز واشنطن وحلفائها لسياسة الصين الواحدة ودعوته عن التوقف عن الحركات الاستفزازية بشأن تايوان أصر رئيس الكونغرس الأمريكي على زيارة تايوان في عام 2022 ودعم الحزب الحاكم ذي التوجهات الانفصالية وتقديم الدعم العسكري إلى تايوان ضد المطالب الصينية وبهذا حدثت توترات بين بكين وواشنطن وكرد فعل على هذه الزيارة لتايوان في محاولات تصعيدية مستفزة لمحاصرة الصين في مجالها الحيوي وتشتيت انتباهها نحو تايوان

(26) اسماء فهمي، العلاقات الاقتصادية بين امريكا وتايوان، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13-09-2023، اخر تسجيل دخول 31-12-2023، ورد على الرابط التالي : https://ecss.com

(27) طارق الحريري، البيئة الاستراتيجية لتجدد النزاع حول تايوان، شبكة سكاي نيوز العربية،17 يونيو 2022، اخر تسجيل دخول 1-1-2024، ورد على الرابط التالي:

https://www.skynewsarabia.com /

(28) شيماء بهاء الدين، الصراع العالمي في الشرق الأقصى: المحركات، والاستراتيجيات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 1مايو 2023، اخر تسجيل دخول 1-1-2024 ، ورد على الرابط التالي : https://hadaracenter.com/

واستنزاف قواتها وجر حلبة النزاع إلى الحرب مع تايوان على غرار الحرب الاوكرانية الروسية حيث عمدت الصين إلى العمل بإستراتيجية التحكم بالنفس [29].

وفي هذا الجانب يمكن الاستدلال في كتاب (مأساة سياسات القوة العظمى) للكاتب جون ميرشايمر الصادر عام 2001 بأن تايوان تشكل أماكن خطر أخر يمكن أن يدفع الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب إذ أن تايوان مصممة على الحفاظ على استقلالها الفعلي عن الصين ونيل الاستقلال القانوني في حين لا تبدو الصين أقل تصميما على ضم تايوان بل إن الصين حسب جون ميرشايمر لم تترك شكا أنها مستعدة للحرب لمنع استقلال تايوان والولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة تايوان بالدفاع إذا تعرضت إلى هجوم من قبل تايوان [30]،فالمعالم الأساسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان قد وفر موقف واشنطن حالة خاصة فيما يتعلق بتايوان لأنه بدون الدعم الأمريكيحسب قانون العلاقات مع تايوان لعام 1979 سيكون وجود تايوان وقبولها في الساحة الدولية أمر في غاية الصعوبة وبهذا فأن الوضع الراهن في تايوان لن يتغير وسيبقى التوتر قائم وربما يؤدي في المستقبل إلى نشوب حرب [31].

(29) شريفة كلاع، المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد17، 2022، ص69.

(30) المصدر نفسة ، ص67.

(31) Kamer Kasim، Elif Eren Kasim(2017)،Taiwan-Cyprus-Kosovo Cases:Differences And Similarities،Journal Ofadministrative Sciences،Volume15،P555.

واستنزاف قواتها وجر حلبة النزاع إلى الحرب مع تايوان على غرار الحرب الاوكرانية الروسية حيث عمدت الصين إلى العمل بإستراتيجية التحكم بالنفس [29].

وفي هذا الجانب يمكن الاستدلال في كتاب (مأساة سياسات القوة العظمى) للكاتب جون ميرشايمر الصادر عام 2001 بأن تايوان تشكل أماكن خطر أخر يمكن أن يدفع الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب إذ أن تايوان مصممة على الحفاظ على استقلالها الفعلي عن الصين ونيل الاستقلال القانوني في حين لا تبدو الصين أقل تصميما على ضم تايوان بل إن الصين حسب جون ميرشايمر لم تترك شكا أنها مستعدة للحرب لمنع استقلال تايوان والولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة تايوان بالدفاع إذا تعرضت إلى هجوم من قبل تايوان [30]،فالمعالم الأساسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان قد وفر موقف واشنطن حالة خاصة فيما يتعلق بتايوان لأنه بدون الدعم الأمريكيحسب قانون العلاقات مع تايوان لعام 1979 سيكون وجود تايوان وقبولها في الساحة الدولية أمر في غاية الصعوبة وبهذا فأن الوضع الراهن في تايوان لن يتغير وسيبقى التوتر قائم وربما يؤدي في المستقبل إلى نشوب حرب [31].

(29) شريفة كلاع، المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد17، 2022، ص69.

(30) المصدر نفسة ، ص67.

(31) Kamer Kasim، Elif Eren Kasim(2017)،Taiwan-Cyprus-Kosovo Cases:Differences And Similarities،Journal Ofadministrative Sciences،Volume15،P555.

المطلب الثاني: قرارات الأمم المتحدة بشأن تايوان

اتخذت منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها عددا من القرارات في حل النزاعات بشأن تايوان منها القرارات التي تدعم سياسة الصين على تايوان ففي عام 1971 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المرقم (2758) والذي نص: على أن (إعادة كافة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدةوالاعتراف بممثل حكومتها باعتبارهاالممثل الشرعي الوحيد في الصين لدى الأمم المتحدة) وصدر هذا القرار بأغلبية(76) دولة واعترض(35) وامتنع (17) عن التصويت وقد أثار هذا القرار جدلا كبيرا حيث رفضت تايوان الاعتراف به وتصر على أنها دولة مستقلة حيث كان ردها ان هذا القرار يتناول فقط مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة فقط ولا يمنح تفويض قانوني لجمهورية الصين الشعبية لتمثيل تايوان في نظام الأمم المتحدة ولا ينص على أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية وبالتالي هذا القرار لا يحل قضية مشاركة الشعب التايواني في الأمم المتحدة وفي واقع الأمر فإن مبدأ الصين الواحدة الذي تؤيده الحكومة الصينية من جانب واحد يمثل محاولة سافرة لضم تايوان تحت ذريعة القانون[32].

وعلى أثر هذا القرار فقد رفضت الأمم المتحدة طلب تايوان للحصول على عضوية الأمم المتحدة تحت اسم جمهورية الصين من عام(1993-2006) بسبب معارضة جمهورية الصين الشعبية ومبدأ الصين الواحدة الذي يتبناه معظم أعضاء الأمم المتحدة لهذا فأن مشكلة تمثيل الصين في الأمم المتحدة هي متشابكة بشكل وثيق مع وضع تايوان والتخطيط الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ[33].

لذا فأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعد تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية ولا تعدها بلد مستقل فليس إلا صين واحدة وسيادة الصين وسلامتها الإقليمية ليست قابلة للتقسيم ورغم أنه لا يزال يتعين إعادة توحيد ضفتي مضيق تايوان إلا أن الحقيقة المتمثلة في أن الصين القارية وتايوان تشكلان معا بلدا واحد ظلت ثابتة على الدوام وهذا هو الموضوع الراهن والذي تلتزم به الصين كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة هو قرار لا لبس فيه على أن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة ولا يوجد سوى الصين فأن تمثيل الصين في منظمة الأمم المتحدة يشمل تايوان أيضا بطبيعة الحال ومن ثم لا يوجد أي مسألة تسمى تمثيل تايوان في الأمم المتحدة بشكل منفصل فأي محاولة لتشويه القرار (2758 د-26) أو حتى إنكاره محاولة لا جدوى منها[34].

فعلى الرغم من قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن تايوان إلا أن هذا النزاع لا زال حاضرا ولم يتوصل إلى حل جذري بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وانتهاج سياسة الغموض الإستراتيجي فمن ناحية تعترف بمبدأ الصين الواحدة ومن ناحية أخرى لها علاقات سياسية واقتصادية مع تايوان فهي تتعامل مع دولتين لا ترى مصلحة لهما بالاندماج معا بالطرق السلمية وتحاول بكل الطرق المشروعة

(32) Taiwan's rebuttal to unga resolution 2758 ، https://www.roc-taiwan.org2758

(33) Lawrence Xie، Has Taiwan Quit the United Nations ،Australian National University،2016 : https://www.researchgate.net/publication

(34) الجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة 60، 2005، https://digitallibrary.un.or -

وغير المشروعة بعدم اندماج الصين وتايوان معا لأن واشنطن تخشى قوة بكين المتنامية اقتصاديا وعسكريا فاستحالة تخلي الصين عن تايوان بالطرق السلمية فهي تراها جزء لا يتجزأ عنها بالمقابل استحاله تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم تايوان في استقلالها فهنا يتجلى المنحنى التصارعي الصيني – الأمريكي على تايوان والتي تشكل عقبة أمام العلاقات الصينية الأمريكية إن لم تحل بطرق مشروعة سلمية أو حتى غير سلمية[35].

بالتالي إن دور منظمة الأمم المتحدة بدأ ضعيفا في فض النزاع بين تايوان والصين من جهة وبين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تايوان بسبب عدم وجود آلية محددة في حل النزاعات الإقليمية والدولية حيث يرجع فض النزاع إلى إرادة الطرفين وهو غير مضمون فقد ورد في المادة (33) من ميثاق الامم المتحدة (يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك)[36].

بالإضافة إلى أن ضعف سلطة الأمم المتحدة في فرض قرارات على مجلس الأمن يدعو إلى حل النزاعات بالطرق المعينة لكنها ليس لديها سلطة فرض القرارات لذلك في ضل هذه التحديات فمن غير المرجح قيام منظمة الأمم المتحدة بدور فعال في فض النزاع القائم بشأن تايوان بسبب أن مشكلة تايوان الأساسية تكمن في سياسة الصين الواحدة التي تفهمها الدول المختلفة مع عدم قدرتها على الاعتراف بتايوان مما يعني و وفقا لهذه السياسة لا يمكن لأي دولة أن تعترف بتايوان لأنها دولة ذات نظامين كما أن إعلان الاستقلال ليس له تأثير على الوضع الدولي فحسب إنما يواجه ردود أفعال من الصين ضد الأنشطة الإنفصالية والتي أعلنت الصين عنها عده مرات في تكريس مبدأ الصين الواحدة الذي يؤكد على سيادة الصين وكرامتها وأمنها وسلامة أراضيها كما أن حق تقرير المصير الذي يعد أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي وطبقا لهذا المبدأ يحق لجميع الدول تحديد سيادتها ووضعها الداخلي دون أي إجبار أو تدخل [37]، كما إن امتلاك الصين لحق الفيتو في نقض أي قرار يصدر من قبل مجلس الأمن بخصوص قضية استقلال تايوان فضلا عن إنها تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن ولا تسمح لغيرها من الدول ان تشاركها في هذين الحقين باعتبارها من الدول الخمس الكبرى فضلا عن الهيمنة الكبرى التي تمارسها الولايات المتحدة والصين وحق النقض المستتر في فرض القرارات على بقية أعضاء مجلس الأمن كلها تعرقل إمكانية دور الأمم المتحدة في حل الصراع على تايوان.

(35)حسن نافعه، تايوان عضواً دائماً في مجلس الأمن، شبكة العربي الجديد، 20-8-2022، اخر تسجيل دخول 2-1-2024، ورد على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/opinion

(36)منظمة الامم المتحدة، حل المنازعات سلما : موقع رسمي،اخر تسجيل دخول 2-1-2024، ورد على الرابط التالي : https://www.un.org/ar/about-us/un

(37)خوجاستی، رحیمبررسي وضعيت تايوان از منظر حقوق بين الملل (منازعه چين وامريكا، خبر گزارى صدا وسيما،9 اسنفد 1397و اخرين ورود 10 بهمن 1402 و به لينک زير باسخ دهيد : https://www.iribnews

المبحث الثالث: مساعي الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة صربيا وكوسوفو

أخذت منظمة الأمم المتحدة دورًا مهمًا في حل النزاع بشأن صربيا، والذي بدأ في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وقد ساهمت الأمم المتحدة في إنهاء الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة، وإعادة بناء صربيا والدول الأخرى التي كانت جزءًا من يوغوسلافيا السابقة لذا في المطلب سوف نوضح بشكل موجز عن أسباب النزاع بشأن صربيا ودور منظمة الأمم المتحدة في حل النزاع القائم وبالشكل التالي:

المطلب الأول: وقائع النزاع في كوسوفو

بعد أن شكل تكوين الدولة الموحدة للسلاف الجنوبيين (يوغسلافيا) غاية في التطلعات القومية التي راودتهم طويلا بدأت علامات الصراع والتفكك بالظهور بعد وفاة مؤسس يوغسلافيا الحديثة الرئيس تيتو في عام 1980 حيث كانت يوغسلافيا تعاني من مجموعة من الأزمات التي كانت خامدة لسنوات عدة إلا أن مجموعة من التغييرات ساعدت على ظهورها للعلن بقوة لم تسبقها من قبل منها الزعامة السياسية للبلاد فضلا عن النزعات القومية لدى الصرب ومحاولتهم الحصول على نصيب أكبر في إدارة البلاد بما يتناسب مع حجم صربيا فضلا عن الوضع الاقتصادي المربك الذي فجر الأزمات وأدى إلى الاضطرابات الشعبية والعرقية حيث بدأت تنعكس هذه المشاعر القومية بين شعوب الاتحاد وخاصة عند الصرب[38].

فبعد تفكك الاتحاد الفيدرالي في الدولة يوغسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود) تسارع جمهورياته إلى الاستقلال والانفصال وهو الوضع الذي لم يكن يرضي كلا من الدولتين الصرب والجبل الأسود اللتان فضلتا الإبقاء على شكل ما من إشكال الاتحاد والتعاون بين جمهوريات الاتحاد السابق فبسبب هذا التعارض أدى إلى اندلاع نزاع شديد بين أبناء القويات المختلفة التي يتكون منها طبيعة المجتمع اليوغوسلافي السابق ولا سيما ما بين الصرب والكروات المسلمين وظهرت آثار تلك الاختلافات بعد استقلال جمهوريتي (كرواتيا وسلوفينا) واشتد الوضع عندما أعلنت البوسنة والهرسك استقلالها واتخذ أبعاد اكثر خطورة وتأزم الوضع الإنساني في المنطقة لا سيما بعد الإبادة الجماعية الذي أدى إلى التدخل الإنساني لفض النزاع من قبل منظمة الأمم المتحدة.

كما إن الأمر تطور بعد إعلان استقلال كوسوفو في عام 2008 مما أدى إلى خلافات ما بين صربيا وكوسوفو التي لم تعترف باستقلال كوسوفو إلى الأن وتندلع كل مرحلة خلافات بينهما، وعلى أثر اندلاع شراره الحرب بين صربيا وكوسوفو التي كانت اقليم صربيا يتمتع بالحكم الذاتي وتسكنه أغلبية البانية مسلمة ولكن بعد انهيار يوغسلافيا رغب سكانها بالحصول على هامش الاستقلال فردت صربيا بحرب دموية وحملة تطهير عرقي في مطلع عام 1998 انتهت بتدخل أممي وإعلان كوسوفو استقلالها، على أثر ذلك عقدت صربية جلسة طارئة في برلمانها بعد يوم من استقلال صربيا اي يوم 18 فبراير عام 2008 لينتهي بقرار يقضي الغاء إعلان الاستقلال ومن ثم اطلقت بلغراد حملة سياسية موجهة ضد استقلال كوسوفو من أجل زعزعة استقرار وعرقله جهود التنمية ولا

(38) طالب حسين حافظ، استقلال كوسوفو ونهاية الصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الآداب، العدد 98، 2014، ص88.

تزال هذه الهجمات متواصلة على كوسوفو إلى يومنا هذا[39].

(39)نديرة افديتش فلاسي، استقلال كوسوفو ورسم معالم مستقبل الدولة، ترجمة كريم الماجدي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص2.

المطلب الثاني: قرارات الأمم المتحدة في حل النزاعات صربيا وكوسوفو (دراسة حالة)

يستطيع القانون الدولي التدخل وفرض سلطته ورقابته على علاقة الدول برعاياها بقصد ضمان أقصى حد من الحقوق للفرد في مواجهة الدولة فقد أصبحت الطريقة التي تعامل بها الدول مواطنيها في مجال حقوق الإنسان محل عناية قواعد القانون الدولي وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الذي فسح الطريق لحكم العلاقة ليس فقط كما كان سابقا بين الدول فقط إنما تكون العلاقة بين الحكومات ومواطنيها [40].

لعبت منظمة الأمم المتحدة دورا مهما في حل النزاع القائم في إقليم كوسوفو وهذا الدور انعكس على مجموعة من القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن الدولي حسب مراحل تطور الأزمة ومن هذه القرارات في عام 1998 المرقمة (1160)، (1199) ، (1203) ،(1207)التي كانت وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة تنص على حظراً على الأسلحة وعقوبات اقتصادية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كما أدان المجلس القوة المفرطة التي استخدمها الشرطة الصربية ضد المتظاهرين فضلا عن الأعمال الإرهابية لـ(جيش تحرير كوسوفو) والسعي لحل الأزمات بالطرق السلمية مثل المفاوضة والتحقيق كما أيد المجلس منح كوسوفو درجة من الاستقلال الذاتي وأنشأ مجلس الأمن لجنة لرصد تنفيذه واقتراح تحسينات، فعلى أثر ذلك سمحت بالدخول إلى وكالات المعونة الإنسانية والبعثات المقبولة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى المنطقة واختتم القرار بالطلب من المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة البدء في جمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان حيث أكد إنه إذا لم يتم تنفيذ ما أقره المجلس سوف يتم الفرض مزيد من الإجراءاتتمت الموافقة على قرار الأمم المتحدة المرقم (1160) بالأغلبية (14) صوت وامتنعت الصين عن التصويت لأنها تعده شأن داخلي[41].

لقد أصدر مجلس الأمن القرار المرقم (1199) المؤرخ في عام 1998 الذي نص على حقوق اللاجئين والمشردين وضرورة العودة إلى منازلهم كما نص على ضرورة تنفيذ القرارات الواردة في القرار رقم 1160 واتخاذ التدابير التالية بهدف إيجاد حل سياسي في كوسوفو وفقا للنحو المؤرخ في 19 حزيران 1998[42]:

1. وقف أعمال العنف ضد المدنيين.
2. تمكين بعثات المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية من القيام بدور فعال ومستمر في كوسوفو وتوفير إمكانية وصول هؤلاء المراقبين إلى كوسوفو وانتقالهم بحرية تامة ومن دون عراقيل.
3. إحراز تقدم سريع وفق لجدول زمني واضح من الطائفة الألبانية الكوسوفية.
4. ضرورة عودة اللاجئين مع إمكانية وصول المساعدات إلى إقليم كوسوفو بالتنسيق مع مفوضية منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

(40) الشرعة، نايف ندى، التدخل الدولي لاعتبارات انسانية اقليم كوسوفو أنموذجا، رسالة منشورة، جامعة مؤتة – عمادة الدراسات العليا، 2012، ص79.

(41) Security Council، RESOLUTION(1160) ، 31 March 1998، Reply to the following link : https://www.securitycouncilreport.org

(42) القرار المرقم 1199 المؤرخ في 23ايلول 1998، مجلس الامن، صفحات متعددة.

ومن ثم القرار المؤرخ في 10 حزيران 1999المرقم (1244) وهو من أهم القرارات التي صدرها المجلس الذي يخضع إقليم كوسوفو تحت الوجود العسكري والمدني للأمم المتحدة ومن خلال تعيين ممثل خاص للمراقبة والتحقق من الوجود المدني والدولي مع إنهاء أعمال العنف وبدأ عمليات الإنسحاب من كوسوفو[43].

على الرغم من تعدد قرارات مجلس الأمن من أزمة كوسوفو إلا أن دوره كان مقتصرا على فرض حظر عسكري على يوغوسلافيا وكوسوفو وانتهى دوره عند حد اعتبار الموقف في كوسوفو يهدد الأمن والسلم الدوليين حيث جاء قرار مجلس الأمن المرقم 1239 المؤرخ في عام 1999 إبّان استمرار الضربات العسكرية للناتو التي ساهمت في خلق مشكلة اللاجئين ليتناول هذه القضية دون أية إشارة إلى الأعمال العسكرية التي كانت مستمرة وقت صدور القرار وبعد انتهاء الضربات جاء القرار 1244 والذي يسمح نشر وجود مدني وأمن دولي في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة وقد أسهم القرار بإشراك حلف الناتو في الوجود الأمني الدولي في كوسوفو بالإضافة إلى قيادة الناتو لقوات كوسوفو التي تراقب انسحاب الجيش اليوغسلافي وبهذا اعطى صلاحيات اوسع للناتو من سيطرة قوات الناتو الدولية[44].

للجمعية العامة دور كبير فيما يخص النزاع على كوسوفو فقد لعبت الجمعية العامة دور رئيسيا في إدانة أعمال العنف والإرهاب الذي ارتكبته القوات الصربية في أقليم كوسوفو حيث حث على وقف إطلاق النار وإقامة نظام حكم ذاتي في المنطقة كما شاركت الجمعية في الجهود الرامية في بناء السلام في كوسوفو بعد انتهاء القتال بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية ودعم عملية الانتقال إلى الديمقراطية حيث أصدرت مجموعة من القرارات في هذا الشأن منها قرار(المرقم 50\190 المؤرخ في ديسمبر 1995 [45]، قرار المرقم 51\116 المؤرخ في كانون الاول1999 [46]، وقرار 52\139 المؤرخ في كانون الاول 1997[47]وقرار 53\164 المؤرخ في كانون الاول 1998[48]).

فقد كانت إستجابة الأمم المتحدة لهذه النزاعات تتمثل في وضع حد للنزاع وضمان تحقيق مناطقة امنة ومنزوعة من السلاح عن طريق تأسيس قوة حماية دولية تابعة لأمم المتحدة في يوغوسلافيا والتي يطلق عليها اسم " ذو القبعات الزرقاء " وقد كان قرار المرقم 770 المؤرخ في عام 1992 الصادر عن مجلس الأمن سندا قانونيا وعنصر لبداية التدخل الإنساني التي اسندت إليها مهمة قوة حماية الدولية لتحسين الأوضاع الإنسانية في المنطقة [49].

([43]) القرار المرقم 1244، المؤرخ في 10 حزيران 1999، مجلس الامن، ص1-6.

([44]) القريناوي، صابرين عبد الرحمن، دور الامم المتحدة في النظام الدولي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، 2008، ص56

([45]) القرار المرقم 50\190، المؤرخ في ديسمبر 1995، الجمعية العامة.

([46]) القرار المرقم 51\116، المؤرخ في ديسمبر 1999، الجمعية العامة.

([47]) القرار المرقم 52\139، المؤرخ في ديسمبر 1997، الجمعية العامة.

([48]) القرار المرقم 53\164، المؤرخ في ديسمبر 1998، الجمعية العامة، ص5.

([49]) بان، فوزي داود، الامم المتحدة والتدخل الانساني دراسة حالتي شمال العراق – اقليم كوسوفو، قضايا سياسية، العدد 71، 2022، ص484.

كما إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة كان أيضا له دور فعال من خلال لجنة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا حيث أصدرت لجنة حقوق الإنسان قرارها المرقم (71) المؤرخ في ابريل عام 1996 الذي يوعز بالإنتباه إلى الانتهاكات التي يتعرض لها سكان إقليم كوسوفو مطالبة صربيا والجبل الأسود بضورة الوقف الفوري لهذه الانتهاكات مع السماح للألبان بالمشاركة في إدارة الإقليم دون تمييز عنصري أو قومي أو عرقي كما طالبت بأطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة اللاجئين إلى منازلهم [50]، فنجحت العملية في منع الإبادة الجماعية وأدت إلى انشاء إدارة مؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو وإرسال بعثة(UNMIK) وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أصدر مجلس الأمن القرار المرقم 1244 لسنة 1999 القاضي بإنشاء بعثة للإدارة الانتقالية في كوسوفو 1999 تدعم بناء السلام وفق القانون الدولي حيث تتضمن حماية حقوق الإنسان وإعادة إعمار الإقليم كما طلب من الأمين العام تزويده بتقارير دورية عن تنفيذ ما أمر به المجلس وقد قدم الأمين العام العديد من تلك التقارير عن عمل البعثة وفصل فيها إجراءاتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومنها الحفاظ على أرواح المدنيين وعودة اللاجئين وتأمين الحاجات العامة عن طريق إدارة تلك المرافق بالتزامن مع العمل على تأسيس الهياكل الأساسية للإقليم وبناء عملية الديمقراطية كحق من حقوق الإنسان [51].

كما خول المجلس للبعثة السلطة على إقليم وشعب كوسوفو بما في ذلك جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وإدارة القضاء وأجرى في وقت لاحق أثر إعلان سلطات كوسوفو الاستقلال وبدء نفاذ الدستور الجديد 15 حزيران 2008 تعديلات كبيرة على مهام البعثة لكي تركز على تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو[52].

وبوصفها إدارة مؤقتة فأنها لن تستطيع مواصلة مهامها بالشكل الذي أنشئت عليها في ظل إعلان الاستقلال وبدأ نفاذ الدستور وبذلك تم إعادة تشكيل الهيكل ومركز الوجود المدني الدولي وفقا للتأقلم مع المستجدات التي شملت كل من [53]:

1. تأسيس محاكم محلية وجزئية ذات خدمات للأغلبية الصربية.
2. شرطة كوسوفو العاملة في المناطق الصربية مسؤولة أمام الشرطة الدولية.
3. تحديد هيكل تنظيمي يضمن توحيد كوسوفو كمنطقة جمركية واحدة مع ضمان الوجود المستمر للضباط الجمارك الدوليين.

(50) داوودي، عبد اليزيد، التدخل الانساني في ضوء ميثاق منظمة الامم المتحدة (دراسة حالة اقليم كوسوفو نموذجا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ماي قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص108

(51) الفتلاوي، صدام حسين وادي، ممارسة بعثات الامم المتحدة لاختصاصات الدولة في ادارة الاقاليم (دراسة مقارنة)،مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، العدد (4)، 2017، ص118.

(52) بعثة الامم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، عمليات حفظ السلام https://peacekeeping.un.org

(53) خيرة لكمين، استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة مايقالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص166.

4. تطبيق القانون والنظام وتحقيق العدالة بعد الصراع وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مؤسسات الحكم الذاتي ونقل السلطة[54].

وبهذا تم تكليف مشروع الأمم المتحدة لبناء السلام في كوسوفو بثلاث أجزاء منها إدارة كوسوفو وإنشاء المؤسسات والظروف الأخرى للازمة لكوسوفو لممارسة حكم ذاتي جوهري وحل مسألة وضع كوسوفو ولقد حدد الممثل السابق للأمين العام لأمم المتحدة السيد (مايكل شتايز) ثمانية أهداف ومعايير يجب تلبيتها سلطات كوسوفو حتى يتم النقل التدريجي للاختصاصات والمسؤوليات إلى مؤسسات كوسوفو المؤقتة وهي تشمل الديمقراطية العامة والمؤسسات وانفاذ سيادة القانون وحرية التنقل وعودة جميع سكان كوسوفو وعادة إدماجهم وتطوير اقتصاد السوق وحقوق الملكية الكاملة لجميع المواطنين والحوار وتطبيع العلاقات مع بلغراد وتقليص وتحويل كوسوفو فيلق الحماية وفقا لولايته وبهذا وبعد ثماني سنوات من المشاركة الدولية في كوسوفو أصبح تنشيط مؤسسات الدولة أمر ضروري وكانت العمليات هي محور التركيز الرئيسي للسلام[55].

ومع ذلك فقط تضل ديناميكيات الصراع والسلام في جنوب صربيا متجذرة في العديد من أوجه عدم المساواة منها (التمثيل السياسي والمشاركة، وعدم المساواة الاقتصادية والحصول على الخدمات الاجتماعية) على الصعيد الاجتماعي وفيما بين البلديات وعلى المستوى الإقليمي أوصت بعثة تخفيف حدة الصراع التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية عام 2007 باتخاذ إجراءات لتعزيز آثار تخفيف الصراع في جنوب صربيا وتحقيقا لهذه الغاية أوصت البعثة بالتركيز على الأهداف الإستراتيجية التالية[56] :

1. تعزيز الهوية الصربية الجنوبية المتعددة الأعراق.
2. بناء الثقة بين المجتمعات
3. زيادة فعالية ومساءلة العملية السياسية والمؤسسات.
4. تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية والاستثمار

إن تدخل الأمم المتحدة في كوسوفو جاء في إطار حفظ السلام والأمن الدوليين وحماية وتعزيز حقوق الإنسان من مختلف الانتهاكات التي عانى منها الإقليم وبالتالي كانت موجهة لتوفير بيئة مناسبة من مؤسسات قاعدية فاعلة تضمن الإدارة المدنية مدعومة بمختلف القرارات الصادرة من مختلف أجهزتها للإحلال السلام الدائم في الإقليم بالتالي فأن عملية بناء السلام في الإقليم ليس بمرحلة آنية إنما متواصلة تحتاج إلى تكاتف الجهود الدولية سواء كانت من الدول المجاورة أو المنظمات باعتبارها قضية تمس أمن المنطقة ككل وتأثر عليها إذ اندلعت أزمة[57].

(54)Jurgen friedrigh ، Unmik in Kosovo : struggling with uncertainty ، max planck yearbook of united Law ،volume 9 ،2005،p225.

(55)Dragana Dulic،Peace Building and human security Kosovo case ،the Third Annual conference on human security ،2 oct 2008،p7.

(56)SUPPORT TO NATIONAL EFFORTS FOR PROMOTING PEACE ،SPANISH MDG ACHIEVEMENT FUND FOR CONFLICT ،9AUG2007،P3.

(57) خيرة لكمين، وداد غزلاني، دور الامم المتحدة في عملية بناء السلام في كوسوفو، العدد 6، 2016، ص308.

بالإضافة إلى ذلك إن قبول المجتمع الدولي لفكرة الانفصال والاستقلال كجزء من أراضي إقليم الدولة رغم إرادتها لأي سبب كان قد يدفع الكثير إلى تشجيع الحركات الانفصالية مما يؤدي إلى فوضى دولية واندلاع حروب لا نهاية لها حيث أن هناك أكثر عن 30 حالة مماثلة تطالب الاستقلال فعليا والأمثلة كثيرة منها الأقليات الموجودة في أغلب دول العالم مثل (الصين،روسيا، تركيا،إيران، العراق، المغرب، الهند)[58]

يمكن القول على الرغم النتائج الإيجابية لتدخل الأمم المتحدة في كوسوفو إلا أن هناك عده تناقضات في قرارات الأمم المتحدة بشأن صربيا منها : تناقض بين القرارات التي تطالب بحماية المدنيين الصرب في كوسوفو التي تطالب بوقف القتال على صربيا ففي عام 1999 أصدرت الأمم المتحدة القرار المرقم 1119 يطالب بوقف القتال في كوسوفو وحماية المدنيين هناك وفي الوقت ذاته أصدرت قرار آخر المرقم 1203 يطالب بوقف القصف على صربيا وهذا أدى إلى تناقض و انتقادات من قبل بعض الدول والتي اعدت الأمم المتحدة المدنيين في خطر، والتناقض بين القرارات التي تطالب باستقلال كوسوفو عن صربيا وبين قرار آخر يطالب بوحدة الأراضي الصربية وقد أدى ذلك إلى استمرار الصراع بين صربيا وكوسوفو بشأن وضع الأخيرة فضلا عن قرار مجلس الأمن المرقم 1244 لسنة 1999 الذي يضع إطار للحكم الذاتي في كوسوفو ينص على أن سلطة كوسوفو ستبقى تحت سيادة صربيا ومع ذلك فقد أدى هذا القرار إلى إنشاء قوة دولية لحفظ السلام في كوسوفو تتمتع بسلطة واسعة النطاق مما قلل وأضعف سلطة صربيا على كوسوفو.

فهذه التناقضات ترجع إلى عدّ عوامل منها صعوبة تحقيق التوازن بين مطالب الأطراف المتنازعة فضلا عن تدخل المصالح السياسية في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة وعدم وجود إليه فعاله لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقد أدت هذه الحقيقة إلى عدم تنفيذ بعض قرارات الأمم المتحدة بشأن صربيا بسبب الاقصاء والتهميش بسبب تدخل القوى الكبرى والضغوط القوية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في عملية صنع القرارات في الأمم المتحدة مما أضعف دورها في حل النزاع، فعلى الرغم من نمط التناقضات المتأصلة في قرارات الأمم المتحدة والصادرة من مجلس الأمن إلا أن توجيهاتها أدت إلى بعض الإجراءات الإيجابية والتي كان لها دور مهم وقيم في تنفيذ الإستراتيجيات التي شجعت على إقامة حالة السلام والتي أدت إلى العمل على أربع جهات منها حظر الأسلحة، والتدخل السلمي، والعقوبات الاقتصادية، والتدخل الإنساني، وتعزيز حقوق الإنسان، والحكم الرشيد [59]:

أولا: حظر الأسلحة: أول قرار للأمم المتحدة بشأن يوغوسلافيا السابقة أصدره مجلس الأمن المؤرخ في 25 سبتمبر لسنة 1991 القرار المرقم 713 فرض حظر عام وكامل على الأسلحة وتسليم جميع المعدات العسكرية الى يوغوسلافيا.

(58) طالب حسين، المصدر سبق ذكره، ص93.

(59)THE ROLE OF THE UN ،AUSTRALIAN PARLIAMENT HOUSE ،2014،P22.

ثانيا: التدخل السلمي: إنشاء قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والتي كان واجبها المساعدة في حفظ السلام وفق القرار المرقم 743 لعام 1992 ودعوة الأمم المتحدة إلى إعادة التفاوض مع جميع الأطراف بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العدوانية والتوصل إلى تسوية متفق عليها للسلام وفق القرار المرقم 987 لسنة 1995.

ثالثا: العقوبات الاقتصادية: تم تنفيذ عقوبات صارمة بحق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بعد عدوانها الواضح بشأن رفضها الالتزام بقرار المرقم 752 لسنة 1992 الذي دعا الى وقف إطلاق النار.

رابعا: التدخل الإنساني: عن طريق إعادة فتح مطار سراييفو للأغراض الإنسانية وفق القرار المرقم 758 لسنة 1992 فضلا عن دعم وحماية قوة الأمم المتحدة لحماية القوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومساعدة المعتقلين السابقين وفق القرار المرقم 776 لسنة 1992 وإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأطراف الذي انتهكوا القانون الدولي الإنساني منذ عام 1991 في صربيا وفق القرار المرقم 808 لسنة 1993.

الخاتمة:

بشكل عام يمكن القول :إن جهود الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية كانت تتراوح ما بين نجاح وفشل في وقف النزاعات الدولية وذلك بسبب عوامل عديدة منها طبيعة النزاعات المتأصلةوالموقف الدولي ورغبة الأطراف في حل النزاع وبناء على ما طرحناه سابقا توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن تناولها بالشكل الاتي :

-عملت منظمة الأمم المتحدة وفق مبدأ حفظ السلام والأمن الدوليين في فض النزاعات الدولية واعتمدت على الوسائل السلمية والقضائية في إيجاد أرضية مناسبة لحل الخلافات المتجذرة.

-عدم قدرة الأمم المتحدة في حل الخلاف بشأنتايوان وذلك بسبب سياسة الصين التي ترى أن تايوان جزء من أراضيها وإن استقلالها يؤدي إلى تهديد أمنها القومي وهويتها الوطنية ويشجع الحركات الانفصالية والتي تهدد النسق العالمي.

-بالإضافة إلى تباين المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، فإن بعض الدول لا تستطيع الاعتراف بتايوان، كما أن المنظمة لا يمكنها قبولها كعضو رسمي بسبب امتلاك الصين حق النقض (الفيتو)، إلى جانب كونها إحدى القوى المؤثرة في المنطق

-طبيعة هيكلية والقرارات داخل منظمة الأمم المتحدة فهي تحتاج أغلب الثلثين أي موافقة دول الأعضاء في التوصل إلى قرار بالإجماع فيما أرادت حل النزاع الدولي فضلا عن هيمنة دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على مسألة تايوان.

-عملت منظمة الأمم المتحدة على وقف القتال في كوسوفو وتحقيق الاستقرار وإنشاء قوات حفظ السلام وتطوير صلاحياتها وفق المتغيرات الدولية فضلا عن اعتراف العديد من الدول باستقلال كوسوفو.-

-هناك تحديات تواجه عمل المنظمة في كوسوفو منها الخلافات السياسية بين الأطراف المتنازعة صربيا وكوسوفو فضلا عن عدم قدرة صربيا على تقبل فكرة استقلال كوسوفو منذ عام 2008 وحتى الأن كما إن الخوف من اندلاع حرب في البلقان بين صربيا وكوسوفو على غرار الحرب الاوكرانية الروسية.

-عدم وجود آلية فعالة في تنفيذ القرارات الأمم المتحدة بشأن صربيا بسبب الإقصاء والتهميش تدخل القوى الكبرى وضعف التمويل المالي والضغوط القوية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في عملية صنع القرارات في الأمم المتحدة مما أضعف دورها في حل النزاع.

المصادر:

أولاً: الكتب

1.السلام، جعفر عبد، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، القاهرة - مصر، 2013.

2.توفيق، سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، العراق – بغداد، 2009.

3.مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي – الإمارات العربية، 2008.

ثانياً: المواثيق

1.ميثاق منظمة الأمم المتحدة، الفصل السادس، المادة (33)، الفقرة الأولى.

1. منظمة الأمم المتحدة، قرار الأمم المتحدة حول بناء السلام، المؤرخ 27 نيسان عام 2016.
2. القرار المرقم 1199، المؤرخ في 23 أيلول 1998، مجلس الأمن، صفحات متعددة.
3. القرار المرقم 1244، المؤرخ في 10 حزيران 1999، مجلس الأمن، ص 1-6.
4. القرار المرقم 190/50، المؤرخ في ديسمبر 1995، الجمعية العامة.
5. القرار المرقم 116/51، المؤرخ في ديسمبر 1999، الجمعية العامة.
6. القرار المرقم 139/52، المؤرخ في ديسمبر 1997، الجمعية العامة.
7. القرار المرقم 164/53، المؤرخ في ديسمبر 1998، الجمعية العامة.

ثالثا: الرسائل والاطاريح:

1.حنفاوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

2.هدى بكري محمد محتار، الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الشريعة والقانون.

3.بن مغروزي خديجة، لعميري سلمي، دور الواسطة في حل النزاعات الدولية (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022.

4.أبو نحل، أسامة محمد، دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات العربية من 2011-2015 (الأزمة السورية نموذجاً)، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017.

5.العيساني بلال، الأساليب الجديدة لتسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة (أطروحة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014.

6.مروة عدي موسى، مكانة تايوان في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي الصيني بعد عام 2009، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2023.
7.الشرعة، نايف ندى، التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية إقليم كوسوفو نموذجاً، رسالة منشورة، جامعة مؤتة – عمادة الدراسات العليا، 2012.
8.القريناوي، صابرين عبد الرحمن، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، 2008.
9.داوودي، عبد اليزيد، التدخل الإنساني في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة (دراسة حالة إقليم كوسوفو نموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مايقالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
10.خيرة لكمين، استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة مايقالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

رابعاً: المجلات والدوريات

1.الأكيابي، يوسف عبد الهادي، الوسائل البديلة لتسوية المنازعات (دراسة أحكام الوساطة)، المجلة القانونية، العدد 8، 2020.
2.سليني محمد الصغير، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية (المفاوضات نموذجاً)، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 2، المجلد 5، 2020.
3.القطاونة، أحمد محمد، الوسائل السلمية والخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين، 2021.
4.عفتان، عمر عبد الله، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، 2020.
5.شهاب، حسام الدين، دور الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 39، 2021.
6.البوعزاوي السعدية، الدبلوماسية الوقائية (بين أجندة السلام والتطبيق)، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 2023.
7.محجوب، عبد الكريم سعد، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، العدد 1، 2012.
8.عبد الصمد ناجي، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010.
9. عادل حمزة عثمان، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني (دراسة سياسية قانونية)، مركز الدراسات الدولية، المجلة السياسية والدولية، العدد 20، جامعة بغداد، 2012.

10.أحمد جلال محمود عبده، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا، مجلة السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، 2022.

11.مصطفى عبد العزيز، قضية تايوان ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة الشؤون العربية، العدد 192، 2022.

12.شريفة كلاع، المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد 17، 2022.

13.طالب حسين حافظ، استقلال كوسوفو ونهاية الصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الآداب، العدد 98.

14.صراع متجدد كوسوفو وصربيا، مركز تقديرات المستقبل، العدد (1725)، 2023.

6.ندية أفديتش فلاسي، استقلال كوسوفو ورسم معالم مستقبل الدولة، ترجمة كريم الماجدي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

15.الطائي، حسين علي، جمهوريات يوغسلافيا السابقة وأقاليمها، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 51، 2021.

16.الفتلاوي، صدام حسين وادي، ممارسة بعثات الأمم المتحدة لاختصاصات الدولة في إدارة الأقاليم (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، العدد (4)، 2017.

17.العبدلي، محمد جبار، دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات المسلحة الدولية، مجلة آداب الكوفة، العدد 46، 2020.

18. خيرة لكمين، وداد غزلاني، دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في كوسوفو، العدد 6، 2016.

خامسا: الانترنيت:

1.منظمة الأمم المتحدة، بناء السلام، آخر تسجيل دخول 25-1-2024، ورد على الرابط التالي:

https://www.un.org

2.بشير النجاب، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، شبكة المرصد، 08-06-2023، آخر تسجيل دخول 31-12-2023، ورد على الرابط التالي:

https://marsaddaily.com/Article_Detail.aspx

3.حامد الكفائي، الصين وتايوان.. صراع سياسي وتعاون اقتصادي، شبكة Sky News، 6-6-2023، ورد على الرابط التالي:

https://www.skynewsarabia.com/

4.الصين تعد تايوان مقاطعة انفصالية ستخضع في النهاية لسيطرة بكين، صحيفة الشرق الأوسط، 03-06-2023، آخر تسجيل دخول 31-12-2023، ورد على الرابط التالي:

https://aawsat.com/home

5.أسماء فهمي، العلاقات الاقتصادية بين أمريكا وتايوان، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13-2023-09، آخر تسجيل دخول 31-12-2023، ورد على الرابط التالي:

https://ecss.com

6.طارق الحريري، البيئة الاستراتيجية لتجدد النزاع حول تايوان، شبكة سكاي نيوز العربية، 17 يونيو 2022، آخر تسجيل دخول 1-1-2024، ورد على الرابط التالي:

/https://www.skynewsarabia.com

7.شيماء بهاء الدين، الصراع العالمي في الشرق الأقصى: المحركات، والاستراتيجيات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 1 مايو 2023، آخر تسجيل دخول 1-1-2024، ورد على الرابط التالي:

/https://hadaracenter.com

8.الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 60، 2005،

https://digitallibrary.un.or

9.حسن نافعة، تايوان عضواً دائماً في مجلس الأمن، شبكة العربي الجديد، 20-8-2022، آخر تسجيل دخول 2-1-2024، ورد على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/opinion

10.منظمة الأمم المتحدة، حل المنازعات سلمًا، موقع رسمي، آخر تسجيل دخول 2-1-2024، ورد على الرابط التالي:

-https://www.un.org/ar/about-us/un

11.صربيا وكوسوفو تاريخ طويل من التوترات العرقية، شبكة الحرة، 1-10-2023، آخر تسجيل دخول 3-1-2024، ورد على الرابط التالي:

اظhttps://www.alhurra.com/arabic-and-internationa

12.أمن دولي – صربيا وكوسوفو: أسباب الصراع وتداعياته الأمنية، المركز الأوروبي للدراسات، 19-1-2023، آخر تسجيل دخول 3-1-2024، ورد على الرابط التالي:

https://www.europarabct.com

13.كوسوفو وصربيا صراع لا ينتهي، مركز الخطابي للدراسات، 2023.

14. بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، عمليات حفظ السلام،

https://peacekeeping.un.org

سادساً: المصادر الأجنبية

1.Taiwan's rebuttal to UNGA resolution 2758،

https://www.roc-taiwan.org2758

2.Lawrence Xie، Has Taiwan Quit the United Nations، Australian National University، 2016:

https://www.researchgate.net/publication

3.Security Council، RESOLUTION (1160)، 31 March 1998،

https://www.securitycouncilreport.org

4.Jurgen Friedrigh، UNMIK in Kosovo: struggling with uncertainty، Max Planck Yearbook of United Law، Volume 9، 2005.

5.Dragana Dulic، Peace Building and Human Security Kosovo Case، The Third Annual Conference on Human Security، 2 Oct 2008.

6.Support to National Efforts for Promoting Peace، Spanish MDG Achievement Fund for Conflict، 9 Aug 2007، p.3.

7.The Role of the UN، Australian Parliament House، 2014، p.22.

سابعاً: المصادر الفارسية

1.إيلينا أندريفسكا، نقش سازمان ملل وشورای امنیت در حل و فصل مناقشات، مطالعات حقوق بين الملل، 2020، آخر تسجيل دخول 26-1-2024، ورد على الرابط التالي:

https://www.shakuri.blogfa.com

2.محمدي، زهرا آقا، سجاد پور، سيد محمد كاظم، شورای امنیت، قدرت‌های بزرگ، عمليات حفظ صلح سازمان ملل متحد، مجلة آفاق أمنيت، العدد 28، 2016.